14 أكتوبر
14 OCTOBER
يومية - سياسية - عامة
تأسست في عدن بتاريخ 19 يناير 1968م

رئيس مجلس الإدارة - رئيس التحرير
محمد هشام باشراحيل

718188808 ■ ايميل المؤسسة والصحيفة 14october1968@gmail. com ■ ايميل الإعلانات Adv. 14october1968@gmail com

الثلاثاء 9 يونيو 2026 م الموافق 23 ذو الحجة 1447 هـ - العدد 18149 - السنة 58 - رقم الإيداع 2 - 8 صفحات - 200 ريال

14 أكتوبر 14 OCTOBER
يومية - سياسية - عامة
مؤسسة 14 أكتوبر للصحافة والطباعة والنشر

الريادة والتميز في مجال الطباعة والأعمال التجارية

خدماتنا : • طباعة الكتب • تجليد الكتب • طباعة المجلات والصحف • طباعة المفكرات والتقويم • طباعة كافة الفواتير والسندات والسجلات • طباعة الأعمال الفنية • أعمال النشر خدمات التسويق • خدمات التوزيع • التصميم والتنسيق • طباعة كافة المطبوعات الورقية.

الموقع الإلكتروني لمؤسسة 14 أكتوبر
www.14october.com

حين تصبح الأرصفة أرحم من المنازل

السفير د. محمد قباطي

عدن بين المدينة الحديثة ومشهد الأرصفة

لم تعد أزمة كهرباء عدن مجرد ملف خدمي عابر، ولا مجرد مشكلة تقنية تتعلق بنقص الوقود أو تراجع التوليد أو أعطال الشبكات، بل تحولت تدريجيًا إلى مرآة مكثفة لأزمة الدولة والإدارة والاقتصاد والحوكمة في العاصمة المؤقتة.

ولعل أكثر ما يكشف عمق المأساة في عدن اليوم ليس البيانات الرسمية ولا الاجتماعات المتكررة، بل تلك الصور القاسية لمئات المواطنين الذين اضطروا إلى افتراش الأرصفة والجزر الوسطية والشوارع هربًا من حرّ المنازل بعد الانهيار شبه الكامل لخدمة الكهرباء.

فهذه المشاهد لا تُظهر فقط أزمة طاقة، بل تُجسد حالة إنهاك حضري ونفسي واجتماعي غير مسبوقة لمدينة كانت يومًا من أكثر مدن المنطقة انتظامًا وحداثة وخدمات. وهي تكشف، في الوقت ذاته، كيف تحولت أزمة الكهرباء من مجرد معضلة خدمية إلى أزمة كرامة وثقة وشرعية.

من أزمة كهرباء إلى أزمة دولة

ومن هنا تحديدًا قلنا، ورددنا القول والتصريح حتى بُحَّ صوتنا طوال ما يقارب عقد من الزمن، إن كهرباء عدن ليست أزمة مستقلة بذاتها، بل جزء أساسي من المعضلة الكلية التي تعيشها المدينة.

فالتعامل مع الكهرباء كملف فني منفصل عن انهيار العملة، وتآكل الإيرادات العامة، وتعثر الموانئ والمصافي، وفساد المشتريات والطاقة المؤجرة، وضعف الإدارة المحلية، والانقسام المؤسسي، وغياب التخطيط الحضري، والتوسع السكاني العشوائي، إنما يشبه معالجة الحُمّى مع تجاهل المرض الأساسي الذي يفتك بالجسد كله.

وقد أثبتت السنوات الماضية أن الحلول الإسعافية الموسمية، مهما بلغت تكلفتها، لم تؤسس لاستقرار حقيقي، بل ساهمت أحيانًا في تكريس اقتصاد أزمات قائم على إدارة الانهيار بدل معالجته جذريًا.

مدينة الدولة أم ساحة الترقيع المؤقت؟

وهنا تظهر المعضلة الأعمق: هل تُدار عدن بعقل الدولة أم بمنطق الترقيع المؤقت؟

فعدن لا يمكن أن تُدار بعقلية الطوارئ الدائمة، ولا بمنطق "إطفاء الحرائق" الموسمية، لأنها ليست مدينة هامشية، بل عاصمة مؤقتة وميناء استراتيجي ومركز اقتصادي يفترض أن يجسد فكرة الدولة ذاتها.

ولهذا، فإن السؤال الحقيقي لم يعد: كيف نوفر وقودًا إضافيًا للصيف القادم؟ بل: أي نموذج للدولة نريد في عدن؟

كعب أخيل الشرعية

ومن هنا تحديدًا أصبحت كهرباء عدن ما يشبه "كعب أخيل" الشرعية. فالأنظمة لا تُستنزف دائمًا من جبهات الحرب الكبرى وحدها، بل كثيرًا ما تنهار من نقاط الضعف اليومية المزمنة.

فحين تعجز العاصمة المؤقتة، طوال سنوات، عن توفير الحد الأدنى من الكهرباء المستقرة، فإن الرسالة التي تصل إلى المواطن لا تكون تقنية، بل سياسية بامتياز: إذا كانت الدولة عاجزة عن إنارة عاصمتها، فكيف ستقود معركة استعادة وطن؟

والأخطر من ذلك أن اعتياد السلطة على مشهد النوم الجماعي في الشوارع، وكأنه حالة موسمية يمكن التعايش معها، يعكس انتقال الأزمة من مستوى الفشل الإداري إلى مستوى أخطر يتعلق بتآكل الحس بالمسؤولية العامة.

الخروج من الحلقة المفرغة

ولهذا، فإن الخروج من أزمة كهرباء عدن لا يمكن أن يتحقق عبر المزيد من المعالجات المؤقتة، بل يتطلب الانتقال إلى رؤية وطنية متكاملة للطاقة والإدارة الحضرية والتنمية الاقتصادية في المدينة.

رؤية تبدأ بإعادة هيكلة قطاع الكهرباء إداريًا وماليًا، وتقليص الفاقد والفساد، وتنويع مصادر الطاقة عبر التوسع في الغاز والطاقة الشمسية، وربط قطاع الكهرباء بخطة أوسع لإحياء الموانئ والمصافي والاستثمار والخدمات العامة.

فإما أن تتحول عدن إلى نموذج لاستعادة الدولة عبر الإدارة الرشيدة والبنية التحتية والاستقرار الخدمي، أو تبقى الأزمة عنوانًا دائمًا لعجز الشرعية واستنزاف ما تبقى من ثقة المواطنين.

وحين يصل الحال بمدينة كعدن إلى أن تصبح الأرصفة أرحم من المنازل، فإن الكهرباء وحدها لا تكون قد انقطعت، بل ينقطع معها شيء أعمق بكثير: ثقة المواطن بأن الدولة ما تزال قادرة على أداء وظيفتها الأساسية في حماية الحياة والكرامة الإنسانية.

اليابان .. تنظيم فعالية عن البن وارتباطه الوثيق بالهوية اليمنية

طوكيو / سبا :

نظمت السفارة اليمنية في اليابان، امس، بالتعاون مع شركة UCC العالمية وشركة MOCHA ORIGINS، في الأكاديمية الدولية للقهوة، فعالية بعنوان (البُن اليمني تاريخ وإرث وهوية).

وهدفت الفعالية بمشاركة المهتمين والمتخصصين في صناعة القهوة وممثلي الشركات، الى ابراز المكانة التاريخية والثقافية للبُن اليمني وتسليط الضوء على ارتباطه الوثيق بالهوية اليمنية والإرث الحضاري العريق، إلى جانب تعزيز الوعي بجودته العالية ومكانته كأقدم وأشهر أنواع القهوة في العالم.

وتضمنت الفعالية حواراً تفاعلياً وعروضاً مرئية وثقافية حول تاريخ اليمن وحضارته العريقة، ومدنه التاريخية، ومناطق زراعة البُن اليمني في المرتفعات الجبلية، وطرق زراعته التقليدية التي حافظت عليها الأجيال، والتي تمنح البُن اليمني خصائصه المميزة ونكهته الفريدة.

كما تم سرد رحلة البُن اليمني من مزارع الجبال إلى مراحل المعالجة والتصدير، وصولا إلى الأسواق اليابانية والعالمية مع إبراز الجهود التي يبذلها المزارعون اليمنيون للحفاظ على جودة هذا المنتج رغم التحديات، ودوره في دعم المجتمعات المحلية وتعزيز سبل العيش.

وفي الفعالية اشار سفير اليمن لدى اليابان عادل السنيني، إلى أن البُن اليمني لم يكن مجرد محصول زراعي، بل شكل عبر قرون طويلة جزءاً أصيلا من الهوية الوطنية اليمنية، وارتبط اسمه بتاريخ التجارة العالمية للقهوة منذ بدايات انتشارها عالميا.

واوضح ان الدور التاريخي لميناء المخا، مثّل نقطة انطلاق رئيسية لتجارة القهوة اليمنية إلى مختلف دول العالم، وأدى إلى ارتباط اسم "موكا" بالبُن اليمني في الأسواق العالمية، ليصبح علامة تاريخية تعكس الأصل والجذور اليمنية لهذا المنتج الفريد..موكدا أن هذا الإرث التاريخي عكس عمق مساهمة اليمن في تشكيل ثقافة القهوة العالمية.

اختتام المعرض الفني والثقافي (اليمن بعيون شبابها) في ألمانيا

برلين / سبأ :

اختتمت، امس ، في العاصمة الالمانية برلين، فعاليات المعرض الفني والثقافي بعنوان (اليمن بعيون شبابها).

وعبّر سفير اليمن لدى المانيا لؤي الإرياني، خلال جولة في أروقة المعرض ومعه القنصل أكرم الحرازي، والملحقان الثقافي والإعلامي بالسفارة، عن فخره واعتزازه بإبداعات الشباب اليمني..مؤكداً أن المعرض يمثل جسراً ثقافياً مهماً ينقل الصورة الحقيقية لليمن، بلد الحضارة والتاريخ والسلام، والمليء بالمواهب الشابة القادرة على العطاء والتميز رغم الظروف الصعبة التي تمر بها البلاد.

وشهد المعرض، على مدى خمسة ايام، حضوراً رسمياً ودبلوماسياً رفيع المستوى، إلى جانب حشد من أبناء الجالية اليمنية والعربية، وعدد من الأصدقاء الألمان المهتمين بالشأن الثقافي.

يوميات

عدن... وحساب الحقل والبيدر

يكتبها / ثروت جيزاني

حين نتحدث عن عدن، فنحن لا نتحدث عن مدينة عادية، ولا عن محافظة محدودة الإمكانيات، بل عن مدينة كان يمكن لها (بما تملكه من موقع وموارد وقدرات اقتصادية) أن تكون في مصاف المدن المزدهرة اقتصاديًا في المنطقة، مدينة وهبها الله موقعًا استراتيجيًا نادرًا على خطوط الملاحة الدولية، وميناءً بحريًا تاريخيًا، ومطارًا دوليًا، ومنافذ برية، وثروة بحرية، ومساحات استثمارية واسعة، فضلًا عن موارد مالية متنوعة من الضرائب والجمارك والرسوم والمقررات المختلفة. لكن السؤال الذي يظل حاضرًا بإلحاح: لماذا لا تنعكس كل هذه الإمكانيات على حياة الناس وخدمات المدينة؟

هنا يبرز المعنى الحقيقي لعبارة "حساب الحقل والبيدر".

حساب الحقل يقول إن عدن تملك كل المقومات التي تجعلها مركزًا اقتصاديًا وتجاريًا وماليًا كبيرًا. فميناؤها البحري، إذا جرى تطويره واستثماره بصورة احترافية، يمكن أن يتحول إلى واحد من أهم الموانئ التجارية والخدمية في المنطقة، مستفيدًا من موقع المدينة القريب من أحد أهم الممرات البحرية العالمية. كما أن مطار عدن الدولي يمكن أن يكون بوابة للنقل الجوي التجاري والاستثماري والسياحي، بدل أن تبقى إمكانياته أقل من قدراته الحقيقية.

ولا يتوقف الأمر عند ذلك، فعدن تمتلك موارد مالية متعددة عبر الضرائب والجمارك ورسوم الموانئ والمنافذ البرية، إضافة إلى الحركة التجارية النشطة، والأسواق، والاستيراد والتصدير، فضلًا عن الثروة السمكية التي يمكن أن تتحول - إذا أحسن استثمارها - إلى قطاع اقتصادي منتج يوفر آلاف فرص العمل ويغذي الاقتصاد المحلي بعائدات معتبرة.

كما أن المدينة تملك مساحات واسعة من الأراضي التي كان يمكن أن تتحول إلى مدن صناعية، ومشاريع استثمارية، ومناطق اقتصادية وسياحية وسكنية منظمة، تجذب رؤوس الأموال وتوفر فرصًا للتنمية والاستقرار الاقتصادي.

هذا هو "حساب الحقل"؛ حساب الإمكانيات، وحساب الفرص، وحساب ما يجب أن تكون عليه عدن لو وُضعت مواردها في الاتجاه الصحيح.

لكن عندما نصل إلى "حساب البيدر" - أي النتيجة الفعلية على الأرض - نجد صورة مختلفة تمامًا: خدمات متعثرة، كهرباء لا تستقر، بنية تحتية منهالكة، بطالة، تراجع اقتصادي، ومعاناة يومية للمواطن الذي بات يتساءل: أين تذهب موارد عدن؟ والإجابة التي لا يمكن تجاهلها أن "غول الفساد" ظل حاضرًا في قلب المشهد، يلتهم كثيرًا من الفرص قبل أن تصل إلى الناس. فالمشكلة ليست فقط في قلة الموارد، بل في سوء إدارتها، وضعف التخطيط، وغياب الشفافية والمحاسبة، وتحويل الإمكانيات إلى مصالح ضيقة بدل أن تكون مشاريع تنمية عامة.

ولعل أحد أخطر الملفات التي قوّضت مستقبل عدن الاستثماري يتمثل في الاستيلاء على مساحات واسعة من الأراضي من قبل متنفذين، وتحويل كثير من الأراضي التي كان يمكن أن تستوعب مشاريع إنتاجية واستثمارية إلى مناطق نفوذ ومصالح خاصة. وهو ما أضعف ثقة المستثمر، وقوض هيبة القانون، وخلق بيئة طاردة للاستثمار بدل أن تكون جاذبة له.

فأي مستثمر يبحث أولًا عن بيئة مستقرة، وقانون يحمي الحقوق، وأرض واضحة الملكية، وإدارة شفافة، لا عن صراعات نفوذ ومصالح متشابكة. ولذلك فإن الحديث عن نهضة عدن لا يمكن أن ينفصل عن استعادة هيبة المؤسسات، وحماية الأراضي العامة، وإيقاف العبث بالإمكانات الاقتصادية للمدينة.

عدن لا ينقصها المال، ولا الموقع، ولا الفرص، بل ينقصها أن تتحول مواردها من حسابات على الورق إلى نتائج يراها المواطن في الكهرباء، والخدمات، وفرص العمل، والتنمية. وحتى يحدث ذلك، سيظل الفرق كبيرًا بين "حساب الحقل" الذي يعد بالكثير، و"حساب البيدر" الذي يكشف واقعًا لا يليق بمدينة بحجم عدن وتاريخها وإمكاناتها.

احتجاجات شعبية غاضبة في عدن تنديدًا بتدهور الكهرباء ومطالبات بتحسين الخدمات الأساسية

شهدت العاصمة المؤقتة عدن احتجاجات شعبية واسعة في عدد من مديريات المدينة، خرج خلالها مئات المواطنين إلى الشوارع للتعبير عن غضبهم واستيائهم من التدهور المستمر في خدمة الكهرباء وتفاقم معاناة السكان نتيجة الانقطاعات الطويلة للتيار الكهربائي، في ظل ارتفاع غير مسبوق لدرجات الحرارة خلال فصل الصيف.

عدن / محمد الكازمي

ورفع المحتجون شعارات تطالب السلطات المختصة والحكومة بالتدخل العاجل لمعالجة أزمة الكهرباء التي باتت تمثل الهم الأكبر لسكان المدينة، مؤكدين أن ساعات تشغيل التيار الكهربائي تراجعت بشكل كبير خلال الفترة الأخيرة، في حين أصبحت ساعات الانقطاع تمتد لفترات طويلة، الأمر الذي ضاعف من معاناة المواطنين وأثر على مختلف مناحي الحياة اليومية.

وقال مشاركون في الاحتجاجات إن خروجهم إلى الشوارع جاء نتيجة شعور متزايد بالإحباط جراء استمرار الأزمات الخدمية دون حلول حقيقية، مؤكدين أن المواطنين لم يعودوا قادرين على تحمل المزيد من التدهور في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي تعيشها البلاد.

وأوضح عدد من المحتجين أن أزمة الكهرباء تجاوزت كونها مشكلة خدمية لتصبح قضية إنسانية تمس حياة الناس بشكل مباشر، لاسيما مع موجات الحر الشديدة التي تشهدها عدن هذا العام، والتي وصفها المواطنون بأنها من أقسى مواسم الصيف التي مرت على المدينة خلال السنوات الأخيرة.

وأشار المحتجون إلى أن استمرار الانقطاعات لساعات طويلة يتسبب في معاناة كبيرة للأطفال وكبار السن والمرضى، ويؤثر على الأنشطة اليومية للأسر، كما يزيد من الأعباء الاقتصادية على المواطنين الذين يواجهون أصلا أوضاعًا معيشية متردية وارتفاعًا مستمرًا في أسعار السلع والخدمات.

وقال أحد المشاركين في الاحتجاجات إن المواطنين خرجوا إلى الشوارع بدافع المسؤولية تجاه أسرهم وأهاليهم، مؤكدًا أن مشاهد المعاناة اليومية داخل المنازل أصبحت لا تطاق، خاصة في ظل درجات الحرارة المرتفعة وانعدام وسائل التبريد لفترات طويلة.

وأضاف أن العديد من المواطنين باتوا يعانون من الإرهاق والمضاعفات الصحية المرتبطة بالحرارة الشديدة، مشيرًا إلى تزايد المخاوف من انعكاسات الأزمة على صحة السكان، خصوصًا كبار السن وأصحاب الأمراض المزمنة.

وأكد المحتجون أن توفير الكهرباء يمثل حقًا أساسيًا من حقوق المواطنين، وأن استمرار تردي الخدمة يعكس حجم التحديات التي تواجهها المدينة، داعين الجهات المعنية إلى وضع معالجات مستدامة تضمن استقرار الخدمة وعدم تكرار الأزمات التي تتجدد مع حلول كل صيف.

ولم تقتصر مطالب المحتجين على تحسين خدمة الكهرباء فقط، بل شملت أيضًا ضرورة معالجة بقية الملفات الخدمية الملحة، وفي مقدمتها أزمة المياه، وتحسين قطاعي التعليم والصحة، وتوفير الخدمات الأساسية التي يحتاجها المواطن في حياته اليومية.

وأشار المشاركون إلى أن عدن، باعتبارها العاصمة ومركزًا سياسيًا واقتصاديًا مهمًا، تستحق اهتمامًا أكبر وخدمات تتناسب مع مكانتها، مؤكدين أن المواطنين كانوا يأملون في أن تصبح المدينة نموذجًا حقيقيًا للاستقرار والتنمية وتحسين مستوى المعيشة، إلا أن الأزمات الخدمية المتكررة ما تزال تلقي بظلالها على الواقع اليومي للسكان.

وطالب المحتجون أعضاء مجلس القيادة الرئاسي، والحكومة، السلطة المحلية، بتحمل مسؤولياتهم الوطنية والأخلاقية تجاه المواطنين، والعمل على اتخاذ إجراءات عاجلة لمعالجة أزمة الكهرباء وبقية المشكلات الخدمية التي تعاني منها المدينة.

وأكد المشاركون أن تحركاتهم الاحتجاجية تأتي في إطار التعبير السلمي عن مطالبهم المشروعة، مشددين على أن توفير الخدمات الأساسية لا يعد مطلبًا كماليًا، بل حقًا أصيلًا يكفله الواجب تجاه المواطنين، داعين الجهات المختصة إلى الاستماع لصوت الشارع والاستجابة لمعاناة الناس قبل تفاقم الأوضاع بصورة أكبر.

وتعكس هذه الاحتجاجات حجم حالة الاستياء الشعبي المتصاعدة في عدن نتيجة استمرار التحديات الخدمية والمعيشية، وسط آمال بأن تسهم هذه التحركات في دفع الجهات المعنية إلى اتخاذ خطوات عملية وسريعة لإنهاء معاناة المواطنين وتحسين مستوى الخدمات الأساسية في المدينة.